

حماية نزاهة الأبحاث

ناقش الأساتذة في السنوات الأولى من القرن العشرين مسألة ما إذا كانوا - هم، أو جامعاتهم - يستطيعون الحصول بشكل ملائم على براءة اختراع، وتأكيد ملكية الاكتشافات الحاصلة في مختبرات الجامعة. لكن عدداً من العلماء البارزين تجهم لهذه الفكرة. ويقول جاك ليب من معهد روكفيلر: «إذا مضت مؤسسات العلوم النظرية إلى استعمال براءات الاختراع، فأنا أخشى أن تصبح العلوم النظرية مشوّومة»¹. ورفضت جامعة جون هوبكنز ترشيح تي بريلفورد روبرتسون لمنصب رئيس قسم علوم وظائف الأعضاء، لأنه طلب حماية براءة اختراع عندما اكتشف «التيتالين»، لكنه زعم أنه لم يقيم بذلك إلا ليبعد فكرته من الوقوع في أيدي الشركات. وقد قامت مؤسسة روكفيلر بالمثل، فهددت بإيقاف تمويل هيربرت إيفانز من جامعة كاليفورنيا في بركلي إذا حاول الاستفادة مالياً من أبحاثه، بأن يحصل على براءة اختراع لاكتشاف حقيقه بدعم من المؤسسة.

وتغير ذلك الرأي بعض الشيء في عشرينيات القرن العشرين. ولقد زادت أعداد العلماء الأكاديميين الذين يرون أن تسجيل براءة الاختراع قد يكون جائراً إذا ما ذهبت جميع حقوق الملكية إلى جامعتهم. فهذا هاري شتينبوك مثلاً قد وهب براءة اختراعه المريح بشكل استثنائي ليفييض بالمال على جامعة ويسكونسن، التي استخدمت الأرباح في إنشاء مؤسسة لتمويل الأبحاث.

واستمر الجدل حتى السبعينيات، وطال أهم إنجازين علميين في ذلك العقد. فقرر هيربرت بوير وستانلي كوهن في البداية طلب براءة اختراع على اكتشافهما تقنية لشطر الجينات، لكنهما تنازلا عنها في النهاية، وقدمها إلى جامعة ستانفورد وجامعة كاليفورنيا في فرانسيكو، اللتين نجحتا عام 1996 في جمع أكثر من 150 مليون دولار

من العوائد. من جهة أخرى، رفض سيزار ميلستن وجورج كولر الحصول على براءة اختراع بعد اكتشاف خلايا هجينة تنتج مضادات أحادية السلسلة، قائلين إنه من غير الجائز الاستئثار بحقوق حصرية لاكتشاف يمكن أن ينقذ حياة البشر.

ثم أعلن الكونغرس ولادة حقبة جديدة عام 1980. عندما سن قانون (Bayh-Dole) الذي يسمح للجامعات بالحصول على براءات اختراع على اكتشافاتها من الأبحاث التي تمويلها الحكومة. وبعد أن وضعت الجامعات سياسات للاستفادة من هذا السماح، وافق معظمها على المشاركة في العوائد مع المكتشف، دون أن تواجه على ما يبدو أي اعتراض على المبدأ من قبل هيئة التدريس. لكن، لم يقبل جميع العلماء السياسات الجديدة. ففي عام 1973، كتب عالم الرياضيات البارز نوربرت واينر مؤسس علم التحكم الآلي أن التعامل مع الأفكار بوصفها ملكية، وتقديم حافز الربح من حقوق الملكية بدلاً من الحب الصرف للاكتشاف يمكن أن «يجعل تربة الفكر البشري عقيمة»².

وقد تنتج آثار راديكالية عن وجهة نظر الأستاذ واينر التي تبدو مبهجة، فهي تتطلب وضع نهاية لجمع العوائد؛ لكن ليس من أجل الاكتشافات العلمية، بل من أجل كتب يؤلفها أفراد من هيئة التدريس. إن احتمال أن يقبل الأساتذة التنازل عن عوائد كتبهم لا يزيد على احتمال أن يتنازل المشرعون والخريجون وغيرهم من المشجعين عن نهائيات كرة القدم. ويبدو واضحاً أيضاً أن العالم سيصبح أفضل إذا ما قاموا بذلك. ربما أصبح الأساتذة - دون فرص جني المال - أقل ميلاً إلى تأليف الكتب الدراسية، وقد ترجع الجامعات أيضاً إلى ما كانت عليه قبل عام 1980، مما يجعلها لا تقوم إلا بجهود بسيطة لصقل مختبراتها، بهدف معرفة الاكتشافات التي يحتمل أن تكون ذات قيمة بالنسبة للمجتمع.

وفي جميع الأحوال، فقد جاء قرار الكونغرس واضحاً، ومخالفراً رأي الدكتور واينر، فقال إن أفضل طريقة لتحقيق الصالح العام هي تشجيع المؤسسات الأكاديمية على تسجيل براءات الاختراع وترخيصها. وكانت الحجة التي قبلها الكونغرس هي أن فكرة اكتساب العوائد يمكن أن تجعل الجامعات تعمل بجد أكبر لتحديد الاكتشافات الواعدة على المستوى التجاري في مختبراتها. ويبدو أن التاريخ قد برهن على صحة

هذه الحجة³. فمنذ أن سن الكونغرس هذا القانون عام 1980، قام عدد أكبر بكثير من الجامعات البحثية بوضع برامج قوية لنقل التقنية، وراح يتقدم براءات الاختراع بمعدل أكبر مما كان عليه في السنوات الماضية أضعافاً مضاعفة.

ولكن مما يؤسف له أن المسؤولين عن نقل التقنية اعتمدوا من حين إلى آخر في خضم حماسهم لتحقيق المزيد من الإيرادات لجامعاتهم - طرقاتاً تهدد بإبطاء التقدم بدل تعزيره، وخاصة في الحالات التي تتضمن اكتشافات أساسية متقدمة. ومن أمثلة ذلك أنهم رفضوا اقتسام أدوات بحثية مهمة مع جامعات أخرى إلا إذا وافقت هذه الجامعات على إعطائهم حصة من أية عوائد تحصل عليها في النهاية من اختراعات تستخدم تلك المواد المقترضة. وقاموا كذلك بإعطاء حقوق حصرية لشركات منفردة من أجل إيجاد اكتشافات أساسية مختلفة تماماً عن أي تطبيقات نهائية أو منتجات مفيدة. وبذلك منعوا نشوء منافسة سليمة تستفيد من المعرفة المحمية ببراءة اختراع. لكن هذا كان على أمل جعل جامعاتهم تشارك في الأرباح الاحتكارية التي يجنيها صاحب الرخصة الحصرية*.

إن هذه المبالغة الزائدة من جانب بعض المؤسسات لا تقلل قيمة قانون (Bayh-Dole) في حث الجامعات على العمل بجد في مجال نقل التقنية. وهي تظهر ضرورة اتخاذ إجراء تصحيحي لتجنب ممارسات بعينها تعيق التقدم الذي يحاول الكونغرس تحقيقه، بدل أن تعززه. ومن العلاجات التي تفيد الجامعات الاتفاق على عدم استخدام الحقوق الحصرية أو القيود على المشاركة في الاكتشافات المتقدمة مع باحثين آخرين. وإلا فيمكن للكونغرس أن يعدل التشريع القائم، بما يسهل على المعاهد الوطنية للصحة (NIH) أن تنكر على الجامعات حق منح حقوق حصرية على الاكتشافات التي تحققت بمساعدة أموال الحكومة، إذا كانت هذه التراخيص تقضي إلى تأخير الأبحاث والتطورات اللاحقة.

* نوقشت هذه المشكلات ببراعة، إلى جانب علاجاتها المناسبة، من قبل الأستاذ آر تي كي ري في حديثه الموجه إلى مؤتمر جامعة إموري عن إضفاء الصفة التجارية على الجامعة، 6 نيسان، 2002.

وبرغم المشكلات الخاصة المذكورة أعلاه، يبين التاريخ وجود تأييد ضئيل لمزاعم الدكتور واينر الفضفاضة القائلة إن حافز الربح يبعد الباحثين عن أشكال أكثر أهمية في ميدان البحث الفكري. ويكشف عقدان من التجربة عدم وجود أي ميل واضح إلى التخلي عن الأبحاث الأساسية لصالح أنواع من العمل التطبيقي أو العملي تكون أكثر ربحاً. كما لا يسعنا - عند متابعة تنامي أعداد المجالات العلمية والكتب الأكاديمية - أن نجد حالة مقنعة تبين وجود منحة دراسية جديدة تأثرت سلبياً بإغواء تأليف الكتب الدراسية الأفضل بيعاً، وغيرها من الأعمال ذات الشعبية. والظاهر - حتى هذه اللحظة على الأقل - أن الدافع نحو الاكتشاف، والرغبة في نيل احترام زملاء جديرين أكبر من إغواء الكسب المالي.

ولذلك - وبرغم استمرار الاختلافات في الرأي - فمن غير الممكن تقريباً انتقاد الجامعات لجنيها المال من الاكتشافات التي تجري في مختبراتها. فهي لا تطلب عوائد إلا بما يسمح به القانون، وبما أراد الكونغرس بوضوح أن يدعمه. وبما أن ثمة أسباباً منطقية لسياسات الدعم الحكومية، فإن أي حجة في الاتجاه المعاكس يجب أن تصدر عن الكونغرس لا عن الجامعات.

الحفاظ على السرية:

أدت السياسات الحكومية الجديدة بشأن براءات الاختراع والتقدم في علم الوراثة إلى جعل قطاع الصناعة منذ عام 1980 يسعى إلى إنشاء صلات أوثق مع علماء الجامعة، وجعلته يعرض تمويلاً جديداً للأبحاث الأساسية. لكن، وكما يشير الفصل الرابع من الكتاب، فقد ترافق تمويل الشركات مع ارتفاع أصوات تطالب بوضع قيود تحمي المصالح التجارية للشركات الراحية. ويمكن تسويق هذه القيود إن كانت محددة بشكل ملائم. لكن شروط الشركات غالباً ما تكون شديدة جداً ومضنية جداً، إلى درجة قد تضع انفتاح العلوم الأكاديمية وموضوعيتها في مهب الريح.

إن خط الدفاع الأول أمام هذه الضغوط هو اعتماد مجموعة واضحة من السياسات، وإنشاء مكتب متيقظ لدراسة جميع عقود الأبحاث، وحظر أي شروط فيها يمكن أن تتطلب سرية زائدة، أو تمنع المحادثة غير الرسمية بين الزملاء، أو تسمح للشركة

الراعية بالتأثير على النتائج التي يتوصل إليها الباحثون الجامعيون⁴. وكما أظهرت جهود بيتي دونغ ونانسي أوليفيري، فإن الجامعات لا تستطيع الاتكال على أسانذتها في اكتشاف هذه القيود والإصرار على شطبها. بل لا بد من مساعدة تخصصية من قبل موظفين مسؤولين عن دراسة العقود، يدركون أن أداءهم في عملهم سيقاس لا بحجم أموال الأبحاث التي يجرونها وحدها، أو بالإيرادات الناتجة عن شروط حقوق الملكية التي يتفاوضون عليها، بل أيضاً بنجاحهم في معارضة أي شرط في العقد يمس حرية الباحثين مسأً زائداً. ويتعين على الجامعات أن تقاوم بشجاعة وعزم أي جهد من طرف الشركة الراعية لتقييد تبادل الأفكار بشكل غير رسمي ضمن المؤسسة، أو لإبقاء النتائج سرية أكثر من شهرين أو ثلاثة بعد انتهاء البحث. وعليها أن تعارض بالمثل أي محاولة من قبل الشركات الراعية للسيطرة على البيانات، أو التأثير على تصميمها، أو المشاركة في وضع تفاصيل النتائج في أي مشروع بحثي يجريه أعضاء من الجامعة.

تضارب المصالح:

ونرى بشكل مماثل ضرورة أن يكون لدى الجامعات قوانين واضحة تحكم تضارب المصالح فيما يخص باحثيها، وخاصة عندما يتضمن البحث تجارب على البشر. ويوافق الجميع تقريباً على ضرورة وضع حدود من هذا النوع، لكن الجدل مستمر بشأن القوانين التي يجب وضعها: هل يكفي اشتراط أن يكشف الباحثون عن وجود أي نزاعات، أم يجب على الجامعات أن تمضي إلى ما هو أبعد من هذا فتبعدهم عن القيام بأي أبحاث لصالح الشركات التي تربطهم بها مصلحة مالية واضحة؟

ويبدو بوضوح أن الاقتصار على إرسال تقرير إلى مكتب العميد -يتحدث عن التضاربات المحتملة- لا يكفي. فمسؤولو الجامعات يعارضون في الغالب إغضاب أعضاء هيئة التدريس من ذوي النفوذ في الجامعة، وبذلك يمكن أن يتساهلوا كثيراً في دراسة التضاربات المالية، وخاصة إذا تضمنت ترتيبات استشارية مربحة، أو استثمارات ذات قيمة تخص أسانذة بارزين. أما السياسات التي تشترط على العلماء

إرسال تقارير دورية إلى موظفي الجامعة المثقلين بالأعباء فليست بحل أفضل، فهي لا تضمن حتى الإعلان عن التضاربات أمام البشر المستخدمين في اختبارات الأدوية الجديدة، أو أمام قراء المجلات المتخصصة. فقد وجدت دراسة شملت عشرة مدارس طبية تتلقى الحصة الأكبر من التمويل الفدرالي أن الأمر يتطلب وجود اثنين فقط من الباحثين لكشف التضاربات المالية أمام البشر الخاضعين للاختبارات السريرية⁵. وثمة دراسة أخرى في محتويات المجلات اشترطت على ما يبدو كشف التضاربات المالية، فوجدت في الحقيقة أن المقالات لا تظهر أبداً في الغالب الصلات المالية لكاتبها أمام الشركات المهتمة، وإن لو كانت صلات مهمة⁶. كما أن ثلثي هذه المجلات لم تقدم ولو حالة واحدة من كشف التضاربات المالية طوال سنة الدراسة (1997)، وذلك على ما يبدو بسبب عدم المعرفة بوجود هذه النزاعات. وتشير هذه النتائج بقوة إلى أن كثيراً من التقارير الروتينية عن الصلات المالية لا يتجاوز أبداً بيروقراطية الجامعة لكي يحذر المرضى ومصدري المنشورات الأكاديمية وغيرهم ممن لهم مصلحة واضحة في معرفة الحقائق.

وثمة أسلوب أكثر صرامة، يفرض على كل باحث لديه تضاربات واضحة أن يكشف عن هذه المعلومات أمام البشر المعنيين، قبل موافقتهم على المشاركة في أي اختبار على أجسادهم. فذلك يمكن أن يضمن إبلاغ من لا بد من معرفتهم بالحقائق ذات الصلة. ومع ذلك، يظهر أن اشتراطات من هذا النوع تنشئ بعض المشكلات. فغالباً ما يجهل المسؤولون ما إذا كان الباحثون قد أوضحوا التضارب بشكل كاف أمام من يحتمل استخدامهم في تجربة سريرية، أو ما إذا كان هؤلاء الأشخاص يدركون حقاً ما تنطوي عليه هذه التجارب من مخاطر. وإذا كانت التجارب تتم على مرضى طلب منهم المشاركة في اختبار دواء جديد لمرض السرطان أو الإيدز، فلعلنا نصادف لديهم خوفاً شديداً؛ وقد نراهم أيضاً يعتمدون على الطبيب المعني بشكل كبير من أجل التقييم الموضوعي للتضارب المطروح أمامهم.

وتشير هذه السلبية إلى أن الكشف عن تضارب المصالح غير كافٍ، كما تشير إلى ضرورة أن تمنع الجامعات علماءها صراحة من إجراء التجارب على البشر إذا

كانت تجري بدعم من شركات تربطها مع الباحثين مصالح مالية واضحة، سواء من حيث الخدمات الاستشارية أو المنح أو الأتعاب أو الأسهم*.

إن هذه الصلات المالية لا تهدد نزاهة الباحث فقط، بل قد تعرض صحة المرضى وسلامتهم للخطر. فإذا حدث خطأ ما وعانى المرضى، فسوف تتضرر سمعة المؤسسة بكل تأكيد. وفي ظل هذه الظروف، يحق للجامعة أن تصر على وضع قوانين فعالة بصورة كافية لحماية هذه المصالح.

وقد ينشأ تضارب المصالح أيضاً بشأن أبحاث لا تتضمن اختبارات على البشر، عندما ينشر أعضاء هيئة التدريس وجهات نظرهم عن الاحتباس الحراري أو التغذية أو غيرها من الموضوعات الخلافية بمساعدة تمويل من شركة لها مصلحة في هذه الموضوعات. ويمكن أن يكون كاتبو هذه الموضوعات علماء أو متخصصين في الاقتصاد أو في الأخلاق أيضاً (و غالباً ما يتلقون التمويل من شركات الأدوية عندما ينشرون - بشكل منتظم - موضوعات يمكن أن تؤثر على المصالح التجارية للجهات التي ترعاهاهم). ولعل منحة واحدة من قطاع الصناعة لا تفرض تهديداً كبيراً على نزاهة البحث. ولكن المشكلات تنشأ عندما يتلقى الباحثون المعينون مثل هذا الدعم مراراً وتكراراً، أو عندما تكون لديهم اتفاقيات استشارية، أو غيرها من الروابط المالية الواضحة مع الشركات المعنية. فقد تشكل هذه الصلات - أو أمل الحصول على دعم دائم من قطاع الصناعة - تأثيراً بسيطاً على البحث، أو قد تشجع الباحثين على الاستمرار في تأييدهم العلني لمواقف تضيد شركاتهم الراعية.

وفي هذه الحالات يتوجب على الجامعات فعله أن تلح على الأساتذة الذين يرتبطون بصلات واضحة ومستمرة بأي مؤسسة لها مصلحة في النتائج، من أجل الكشف عن طبيعة هذه الصلات، أو عن مصادر تمويلهم في أي منشورات أو أي شهادة رسمية

* يمكن وضع استثناءات مبررة في حالات نادرة، عندما يكون لدى المستثمر في اختراع جديد أو علاج جديد معرفة خاصة تجعله قادراً بشكل استثنائي على إجراء التجارب السريرية. وفي هذه الحالات، قد يكون على الجامعة اتخاذ إجراءات خاصة للحماية من خطر التحيز.

بآرائهم*. وقد يحتج أعضاء هيئة التدريس خوفاً من أن هذا الكشف يلقي شكاً جائراً على مصداقية عملهم. ولكن الحجج القائلة إنه لا يمكن ائتمان الناس على الحقيقة، هي دائماً حجج مشكوك فيها؛ فقد يكون لدى القراء سبب وجيه للشك بآراء كاتبها ممن لهم مصلحة مالية بالنتيجة. فضلاً على ذلك فإن عدم الكشف عن تضارب المصالح، ثم انتشار حقيقة ما يتضمنه الموضوع من تضارب في المصالح يؤدي إلى إضعاف ثقة الناس بموضوعية البحث الأكاديمي جملةً، ناهيك عما ينتج ذلك من ضرر بسمعة الجامعة وجميع علمائها وأكاديميها. ومن المؤكد أن هذه المخاطر توفر للمؤسسة أرضية متينة لطلب الكشف عن وجود تضارب واضح في المصالح المالية.

وتنشأ أسئلة أكثر صعوبة عند اتخاذ القرار بشأن ضرورة أن تتخذ الجامعة خطوة أخرى، وأن تمنع الباحثين من متابعة بحثهم عند وجود تضارب واضح في المصالح يمكن أن يؤثر على نزاهتهم. فقد يزعم المسؤولون الأكاديميون وجود سبب يجعل العمل المنفذ في ظل هذه الظروف يحمل خطورة تحيز واضح يمكن أن تؤدي بسمعة المؤسسة في إنتاج أبحاث موثوقة. ويمكن الجدال في أن كشف التضارب لا يحل هذه المشكلة؛ فالواقع أن تكرار كشف التضارب المالية قد يعمق شكوك الناس في موضوعية البحث الأكاديمي؛ وهو بذلك يلحق الخزي بالجامعات وعلمائها وأكاديميها**.

ومع أن هذه المخاوف مشروعة، إلا أن الأساتذة قد يردون بأن إرغامهم على بيع أسهمهم، أو إنهاء ترتيباتهم الاستشارية، أو رفض تمويل بحوثهم من مصادر مهتمة

* يتوجب على الجامعات أيضاً أن تشترط على باحثيها الكشف عن أي تضارب مصالح مالي واضح مع أي طرف يطلبون منه مالا، سواء كان شخصاً أو مؤسسة. فمثلاً، يجب أن تشترط الإبلاغ عن سبب التضارب المحتمل على باحثين يلتزمون دعماً لمشروع يشمل شركة يملكون فيها مقدراً كبيراً من الأسهم.

** لاحظ أن مسؤولي الدولة الذين لديهم مصالح مالية، يجب أن يبيعوا أسهمهم، أو يتنازلوا عن أي إيرادات ناتجة في حال نشوء أي تضارب مصالح مع الدولة. ومع ذلك، نجد هنا فارقاً مفاده أن المسؤولين يتخذون قرارات ذات أثر مباشر على حياة الناس؛ أما الأساتذة الذين يتحدثون علناً عن المواضيع العامة، فهم يعبرون عن آراء فقط، ويمكن لجمهور يملك حقائق كافية أن يتقضاها أو يهملها. وإذا حدث أن أجرى الباحثون دراسة تتطلب منهم اتخاذ قرارات تؤثر على المرضى أو على أشخاص غيرهم، فيفترض بهم أن يلتزموا بقواعد درء تضارب المصالح المطبقة عادة على صناعات القرار الآخرين في الميدان العام.

يعني تدخلاً لا مبرر له في حريتهم الأكاديمية. قد يمكن تسويق هذه القيود لحماية البشر. أما بالنسبة لأشكال البحث الأخرى، فيمكن الاتكال على سوق الأفكار الحرة لمواجهة مشكلات التحيز، وخاصة إذا طُلب من الباحثين تحذير القراء وكشف أي روابط مالية يمكن أن تلقي الشك على موضوعيتهم. وبرغم أن الجامعة قد تقلق بشأن سمعتها في الأبحاث الموثوقة، إلا أن المصالح المتصلة بالسمعة لم تكن يوماً كافية وحدها من أجل السماح للجامعة بإعاقة التعبير الحر عن الآراء. ومع ذلك نرى أعضاء هيئة التدريس يقولون مراراً أموراً تثير استنكاراً واسعاً، وتربك زملاءهم ومؤسساتهم. والجامعات بالمثل لا تستطيع منع الأساتذة من نشر آرائهم، لسبب واحد فقط هو ارتباطهم بصلات وثيقة مع إحدى المؤسسات، سواء كانت الحزب الشيوعي أو جماعات دينية يمكن أن تجعل عملهم متحيزاً. ولكن غياب الخطر المباشر على الآخرين في جميع هذه الحالات يؤدي إلى تعزيز الحرية الأكاديمية، بسبب الإيمان بأن تبادل الأفكار بشكل منفتح يقدم أفضل دفاع ضد الأقوال المتحيزة أو المضللة.⁷ إن بوسع أعضاء هيئة التدريس تقديم حجة قوية مفادها أن من شأن هذا المنطق أن يثني جامعتهم عن محاولة تجنب تضارب المصالح بوضع قيود شاملة على إمكانياتهم في إجراء الأبحاث.

ويمكن لأي جامعة تحاول فرض هذه القيود أن تجد نفسها تخوض المخاطر سريعاً. فعلى سبيل المثال، قد يكون من التعسف حظر الروابط المالية مع الشركات بهذه البساطة، لأن ثمة أنواعاً أخرى من العلاقات يمكن أن تشكل أخطاراً مشابهة. فالأساتذة الذين يقدمون المشورة إلى البنتاغون بصورة منتظمة، والذين يثمنون هذه العلاقة عالياً، قد يشعرون بأنهم مضطرون إلى عدم تولي وظائف في الدولة تتعارض مع السياسات العسكرية السائدة. كما أن أعضاء هيئة التدريس الذين يبحثون دورياً عن تمويل من إحدى المؤسسات الكبرى، قد يترددون في التعبير عن نتائج تتعارض مع آراء سياسية يتمسك موظفو المؤسسة بها كل تمسك. وبعد أن تبدأ الجامعات صراعها مع حالات مثل هذه، فقد تضطر إلى التمييز بين هذه الحالات بدقة متزايدة، وإلى وضع خطوط حظر واضحة تمرقل عمل أساتذتها، وتنشئ خلافاً أكبر واستياءً أوسع

بين أعضاء هيئتها التدريسية. أما إذا لم يكن الأمر يتصل بإجراء تجارب على البشر، فيجب أن تؤدي شروط الكشف إلى تضارب مصالح التي تعد خطورتها كبيرة إلى حد يوجب على المسؤولين الأكاديميين تجنب الاضطرار إلى مواجهة هذه المشكلات المعقدة.

والأساتذة ليسوا أعضاء الجامعة الوحيدين الذين لديهم تضارب مصالح يمكن أن يثير الشكوك. فالمؤسسات الأكاديمية نفسها يمكن أن تقيم روابط مالية من هذا النوع المزعج. ومن ذلك أن الجامعات أو المستشفيات التابعة لها، أو أقسامها ومعاهدها البحثية أيضاً يمكن أن يكون لديها مصلحة مالية في مقدار كبير من الأسهم ضمن الشركات التي يجري أعضاء هيئة التدريس في المؤسسة أبحاثاً سريرية لصالحها. وإذا كانت هذه الحصص تشكل نسبة صغيرة نسبياً من مجموعة متنوعة أكبر بكثير، فلا مبرر أبداً للقلق من نشوء أي نزاع. أما إذا كانت الحصص تؤلف جزءاً كبيراً من الأصول التي تدعم المؤسسة أو هيئة التدريس أو المستشفى أو أي وحدة أخرى ينفذ فيها البحث، وإذا كانت نتيجة ذلك البحث يمكن أن تؤثر بشكل واضح على قيمته، فإن احتمال تضارب المصالح يظهر جلياً. وكلما زادت أهمية الحصة بالنسبة للثروة المالية للوحدة الأكاديمية، وكلما زاد التأثير المحتمل للبحث على قيمة الحصة، زادت خطورة النزاع. وتنشأ في الظاهر - إن لم يكن في الواقع - خطورة أن تمارس المؤسسة ضغطاً بسيطاً على تصميم البحث، أو على كيفية إجرائه، بما يعود بفائدة مالية على المؤسسة نفسها. فإذا كان تضارب المصالح كبيراً (أي إذا كان المكسب الذي يحتمل أن تحققه الوحدة الأكاديمية كبيراً بما يكفي)، يكون من الأفضل عموماً التخلص من الأسهم، أو رفض إجراء البحث، لاستبعاد فكرة حدوث أي خطأ. وفي حالات استثنائية عندما لا يكاد يكون ممكناً إجراء البحث المعني في مؤسسة أخرى، يجب على الجامعة أو المستشفى كشف جميع الحقائق ذات الصلة، وتكليف جهة مراقبة خارجية بأن تدرس تصميم البحث والبيانات، وتضمن الخروج بنتيجة موضوعية في النهاية⁸.

وتظهر مشكلة مماثلة بسبب الاتحاد الذي شكلته عدة مدارس طبية للتقدم إلى عقود مع شركات الأدوية تتضمن إجراء اختبارات على أدوية جديدة. وغالباً ما يكون المال هو السبب الرئيس للسعي وراء هذه العقود، لأن اختبار الأدوية يمكن أن يكون

مربحاً، أما فائدته العلمية فضئيلة عادةً. إلا أن لدى الجامعات ومختبراتها -بقبولها هذا العمل المربح- حافظاً مالياً قوياً للحفاظ على علاقات جيدة مع الشركات المعنية. وبالنتيجة، نجد أن المصالح التجارية للجامعات تتعارض مع مسؤوليتها في الوصول إلى نتائج نزيهة موضوعية، مهما يكن الضرر الذي يمكن أن تلحقه بأرباح الشركات الراحية. وإن المخاطر التي ينطوي عليها تضارب المصالح هذا ليست بمخاطر وهمية؛ فقد رأى الباحثون أن التجارب السريرية المدعومة من قطاع الصناعة يمكن أن تصل إلى نتائج لصالح الشركات التي ترعاها بدرجة أكبر من أي بحث يمول بشكل مستقل ويجري على الأدوية ذاتها⁹.

وحتى إذا وجد خطر التحيز، فقد تتلملل الجامعات بشأن توقيع عقود لاستخدام مرافقها الثمينة وموظفيها الحاصلين على تدريب ممتاز في عمل نادراً ما يكون ذا أهمية علمية حقيقية. فنسبة قليلة فقط من الاختبارات السريرية تطمح إلى تحقيق تقدم علمي حقيقي، أو إلى الإسهام في إيجاد منتج فريد حقاً. ومعظم الاختبارات تشمل أدوية «مقلدة» لا تختلف إلا بشكل طفيف عن المنتجات الموجودة في السوق، أو تتضمن تغييرات بسيطة على الأدوية الحالية التي تنتجها الشركة الراحية، تهدف إلى إطالة عمر حقوقها الحصرية قبل انتهاء أمد براءة اختراعها المربحة. ولا يكاد هذا العمل يستحق مخاطر القيام ببحث متحيز. لذلك فإننا ننصح المدارس الطبية بعدم الدخول في هذه الترتيبات المربحة، وعدم إجراء هذه الأبحاث، إلا إذا كانت تتم بتمويل مستقل، وحتى إذا كانت تجرى لغايات علمية أو تعليمية سليمة، فيجب أن تكون جزءاً من برنامج منظم تدريسي أو بحثي خاص بأعضاء هيئة التدريس.

الإعتماد المفرط على دعم الصناعة:

تتعرض بعض الجامعات لنوع آخر من المخاطر بالتعاقد مع شركات محددة، لقاء منح كبيرة تعادل شطراً كبيراً من الموازنة الكلية للأبحاث في قسم كامل أو في وحدة أكاديمية كاملة. ونذكر مثلاً على ذلك أن شركة نوفارتيس وافقت عام 1998 على منح قسم النباتات والأحياء الجرثومية بجامعة كاليفورنيا في بيركلي مبلغ 25 مليون

دولار لفترة خمس سنوات، وهو رقم يبلغ تقريباً نسبة 30 - 40 % من كامل موازنة الأبحاث في القسم. وتحصل شركة نوفارتيس بموجب هذا الاتفاق على حق إجراء مراجعة مسبقة لجميع المنشورات المقترحة التي تعتمد على أبحاث تدعمها الشركة (أو الحكومة الفدرالية)، وأن تجعل الجامعة تطلب تسجيل أي نتائج يخرج بها البحث. وأما نتائج هذا الاتفاق على الشركة فلم تقتصر على احتفاظ الشركة بحقوق أولية فقط للتفاوض على تسجيل أي براءة اختراع تنتج عن البحث؛ بل حصلت كذلك على اثنين من أصل خمسة مقاعد في اللجنة المشكلة لتحديد كيفية توزيع المبالغ المخصصة لأبحاثها¹⁰.

وكان القلق واضحاً بشأن احتمال أن يعطي عقد نوفارتيس الشركة الراعية سلطة كبيرة جداً على أجندة أبحاث القسم. لكن مسؤولي الجامعة استبعدوا هذه الخطورة، عندما أشاروا إلى احتفاظ هيئة التدريس بغالبية المقاعد في اللجنة المانحة للتمويل. وبعد تجربة هذه الاتفاقية مدة ثلاث سنوات، أصر العلماء في القسم على أن الشركة لم تحاول التأثير بأي طريقة كانت على طبيعة الأبحاث¹¹.

وقد لا يكون عقد نوفارتيس العقد الوحيد الذي شكل تهديداً واضحاً للقيم الأكاديمية. فقد قبلت الشركة على ما يبدو تقديم هذا الدعم الكبير، لأنها اعتقدت أن العمل الجاري ضمن القسم يتمتع بإمكانيات تجارية كبيرة. وبالنتيجة فقد لا يكون لدى الشركة سبب يدعوها إلى محاولة تعديل خطط أي بحث يجريه العلماء المعنيون أثناء فترة الاتفاقية، وإن كان لديها قدرة على هذا. وكذلك لم يكن أمام نوفارتيس فرصة كبيرة للنجاح إن هي حاولت استخدام نفوذها. فعلماء القسم غير ملزمين بالحصول على تمويل منها؛ وهم يتمتعون بمستوى علمي جيد، يمكنهم من الانتقال بسهولة إلى مصادر تمويل أخرى بدل تغيير عملهم على نحو يناسب أولويات الشركة. وكما تتمتع الجامعة نفسها بقوة كافية لمقاومة هذا الضغط، فضلاً عن أن افتضاح الأمر يحمل خطراً أكيداً لأي شركة تسعى إلى التأثير على عمل القسم. هذا إضافة إلى أن هيئة التدريس في بركلي هي الوحيدة التي لديها عدة برامج ممتازة في علم النباتات. ولهذا كله ليس من شأن أي ترتيبات تضعها مع نوفارتيس أن تشكل خطراً يذكر على تقدم العلوم عامةً.

ويمكن أن تنشأ مشكلات أكثر خطورة إذا بدأت ترتيبات من هذا النوع تصبح واسعة الانتشار. لأنه وإن لم تكن الشركة الراعية تملك أي مقعد في لجنة توزيع الأموال، فإن مجرد الأمل بتجديد هذه الاتفاقية الكريمة يمكن أن يجعل القسم يسرف في الاستجابة لرغبات الشركة بشأن نوع البحث المراد إجراؤه. وقد يمارس مسؤولو الجامعة أيضاً تأثيراً صامتاً لإسعاد الشركة الراعية، بسبب تلهفهم إلى الاحتفاظ بالفائض من هذه المنح السخية. ومع أن أبرز الأقسام يمكن أن تنجح في مقاومة هذه الضغوط، إلا أن الأقسام الأضعف قد تخضع لها بعدة أشكال، فتبدأ بتشكيل أجندة أبحاثها بما يلائم أولويات الشركة. إضافة إلى أن تكاثر ترتيبات تمويل مشابهة (وخاصة الأحكام المتصلة بمنح الشركة الراعية أفضلية الحصول على نتائج العمل المنجز بدعم من الحكومة) يمكن أن يعطي هذه الشركات مزية تنافسية غير منصفة بحق شركات منافسة أصغر منها لا تستطيع تقديم منح بعدة ملايين دولارات لصالح الأبحاث الجامعية. ومع ذلك، يبدو احتمال توقيع مزيد من هذه اتفاقيات ضعيفاً، فنادراً ما تبين فيما بعد أن العقود المشابهة قد أفادت الشركة المعنية. وبرغم ذلك، فإن اتفاقية نوفارتيس تمثل سابقة مشكوكاً فيها، ولا بد من مراقبة هذه الممارسة والعمل على تثبيطها إن هي انتشرت.

الاستثمار في شركات هيئة التدريس:

وثمة ممارسة أخيرة تسبب مشكلات للعلوم الأكاديمية، وهي قيام الجامعات بالاستثمار في شركات أنشأها أعضاء في هيئتها التدريسية. لقد بدأ المسؤولون الأكاديميون منذ عشرين سنة معارضين لاتخاذ هذه الخطوة¹². لكنهم رأوا قبل مضي وقت طويل أن الإغراء بتحقيق مكسب مالي سريع من عمل الأساتذة أمر لا يقاوم. فقامت معظم المؤسسات -مدرسة للانتقادات التي يمكن أن تجرها هذه الاستثمارات عليها- بإنشاء منظمات وسيطة من النوع الذي تشرف عليه الجامعة في النهاية، لكنها لا تقع تحت إشراف مباشر من أي شخص له سلطة على الأساتذة في الشركات التي تستثمر فيها الجامعة.

وتسبب ممتلكات من هذا النوع جملة من المشكلات. فهي تخلق احتمال نشوء نزاع بين الجامعة وأساتذتها على إدارة شركات فيها مصلحة مالية للطرفين. وهي تضع المؤسسة في موقف صعب عندما تضطر إلى الانتقال والاختيار بين علمائها. بل قد يسوق ذلك الأساتذة إلى دعم شركات تتنافس بشكل مباشر مع شركات أسسها زملاؤهم. وتؤيد الجامعات - عن طريق الاستثمار - هذه المشروعات ضمناً، فتشجع أعضاء هيئة التدريس على تمضية وقت أطول مما يجب في النشاط التجاري. وإذا كان للمؤسسات الأكاديمية مصلحة واضحة في الشركة الراحية، فإن ذلك قد ينتج أيضاً مسؤولية محددة عن أي ضرر تلحقه منتجات الشركة أو أسعارها أو سياساتها الأخرى، أو قد يحملها الناس مسؤولية ذلك الضرر على أقل تقدير. وأساء من ذلك أن الجامعات التي لها مصلحة في عمل أساتذتها قد تكون متأثرة - أو يمكن الظن أنها متأثرة - بالحسابات التجارية، لا بالأهلية الأكاديمية عند اتخاذ القرار بشأن الترقيات أو الرواتب أو المسائل الشخصية الحساسة الأخرى. ولأن نزاهة هذه القرارات أمر مهم جداً، فإن أي خطورة من هذا النوع يجب أن تلقى اهتماماً جدياً.

ومن الواضح أن مسؤولي الجامعة يشعرون بأنهم قد تخلصوا من هذه المشكلات على نحو مرض بإنشاء منظمات وسيطة تتخذ قرارات الاستثمار. ولا شك في أن هذه الوساطات مفيدة. ومع ذلك فإن أي شخص يعرف الحقيقة سوف يدرك أن الجامعة ما زالت تشرف على الاستثمارات. ونتيجة لذلك تبقى خطورة أن تكون عملية التعيينات خاضعة للحسابات التجارية، ولو ظاهراً. إضافة إلى ذلك فإن أعضاء هيئة التدريس الذين يمضون وقتاً طويلاً جداً في إنشاء شركاتهم سوف يشعرون - برغم ذلك - أن عملهم مبرر، لمعرفة أنهم أن جامعتهم تدعم هذا النشاط.

وقد يختلف الأشخاص المنطقيون على درجة خطورة هذه المشكلات. ومع ذلك، يجدر بالمرء أن يتساءل عما إذا كانت الأرباح الاقتصادية أو الفوائد العائدة على المجتمع تبرر المخاطر. وقد تستفيد الجامعات عند القيام بهذه الاستثمارات من معرفتها المباشرة بما يجري من عمل في مختبراتها، لكنها قد تكون في الوقت نفسه

متحيزة لصالح علمائها، أو قد لا تكون مستعدة لخدلان أحد أعضاء هيئة التدريس، لخشيتها من إنتقاله إلى جامعة أخرى. فضلاً عن هذا، فإن الاستثمار في الشركات الناشئة ليس عملاً تتمتع فيه الجامعات بخبرة خاصة؛ بل ثمة شك في قدرتها على القيام بعمل أفضل من الشركات الرأسمالية المغامرة ذات الخبرة في هذه المشروعات. وربما حققت كارنيجي - ميلون الملايين من إنشاء شركة ليكوس، لكن المؤسسات الأخرى لم تتجح نسبياً في ذلك. فهذه شركة هارفارد المغامرة التي حصلت على دعم وافر من مستثمرين خارجيين، قد تمت تصفيتها بعد بضعة سنوات لأنها لم تحقق سوى إيرادات هزيلة. والقصص الأخرى عن محاولات مشابهة من قبل جامعات أخرى ليست بواعد أكثر. فقد خلص جوش ليرنر مؤخراً بعد دراسة تاريخ هذه الاستثمارات إلى أن الدراسات العيانية مع الأدلة الملموسة تطرح أسئلة جادة بشأن احتمال أن تستمر هذه الجهود. إن أفضل طريقة لخدمة الإداريين والمسؤولين عن نقل التقنية في الجامعة هي الاستثمار في إقامة علاقات قوية مع المجتمع الرأسمالي المغامر بدلاً من الخوض في هذه المياه العادرة¹³. وعموماً، ثمة شك - على ما يبدو - في أن المكاسب المتوقعة من هذه الاستثمارات تستحق خطر المساومة على القيم الأكاديمية.

رسم الخط الفاصل:

إن العلوم الحديثة لا تسمح بأي فصل فعال بين الأبحاث الصناعية والأكاديمية. وكما لاحظ ريكارد شتانكايفيكز فإن «التقنية الحديثة وصلت إلى درجة من التطور الفكري الذي يجعل فصل مؤسساتها عن العلوم يعطي نتيجة عكسية للطرفين كليهما»¹⁴. ولهذا السبب نرى أن السياسات العامة تدعم التعاون بين هذين القطاعين بشكل فعلي. وهذه السياسات جديرة بالاحترام، لأن معظم الأبحاث العلمية المنفذة في المختبرات الجامعية تتم بتمويل عام.

غير أن الصلات الأوثق بين العلوم الجامعية وقطاع الصناعة تأتي بجميع أنواع المخاطر في المساومة على انفتاح البحث الأكاديمي وموضوعيته واستقلاليتها. وقد اختارت جامعات كثيرة شق طريقها في هذه المنطقة الخطرة، خطوة خطوة، متلهفة للاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من حرية المناورة. وهي تأمل دائماً في أن تتمكن نوعاً ما

من الحصول على منافع الأمرين معاً. غير أن السير في هذا الطريق يعد أمراً خطيراً. فإذا كانت القوانين غامضة، وإذا ما خضعت للتفاوض بشكل دائم، فسوف تكون الغلبة معظم الوقت للمال على حساب المبدأ. وسوف تقوم الشركات الغنية واسعة الحيلة بتفحص الجامعات جيداً لإيجاد أساتذة مستعدين لمنحها ما تريد، ثم استخدام هذه المزية للضغط على مؤسسات أخرى تسعى إلى العمل معها.

ولا يريد القادة الأكاديميون إدارة هذه المخاطر. فقد تراكت لديهم حتى اليوم كمية كافية من الخبرات تساعد على رسم خطوط فاصلة ملائمة، تسمح ببرنامج قوي لنقل التقنية مع الحفاظ على ما تتطلبه العلوم الجيدة من انفتاح واستقلالية وموضوعية. وليس من الجيد للجامعات أن تجعل نزاهتها موضع شك في حالات متكررة بسبب تقارير عن السرية المفرطة، وتضارب المصالح، وجهود الشركات للتلاعب بنتائج الأبحاث وطمسها. ومن المؤكد أن الوقت ما زال مبكراً لوضع حدود ملائمة، والسهر على إنفاذها حقاً.

